



Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/1997/20
20 August 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة السابعة

بون، ٢٠-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية

البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

تجربة استعراض البلاغات الوطنية الأولى

مذكرة من الأمانة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٣ - ١	أولاً - مقدمة
٢	١	ألف - الولاية
٢	٢	باء - نطاق المذكرة
		جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة
٢	٣	الفرعية للتنفيذ
٣	١٣ - ٤	ثانياً - تجربة عملية الاستعراض
٣	٤	ألف - الأحكام
٣	١٣ - ٥	باء - التجربة والاقتراحات

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- أنشأ مؤتمر الأطراف في دورته الأولى، بموجب المقرر ٢/م أ-١ (FCCC/CP/1995/7/Add.1) عملية استعراض البلاغات الأولى الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية، بما في ذلك وضع أحكام للاستعراض المتعمق للبلاغات الوطنية الأولى الواردة من تلك الأطراف. وبموجب المقرر ٩/م أ-٢ (FCCC/CP/1996/15/Add.1) طلب مؤتمر الأطراف من الأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تقدم بلاغاً وطنياً ثانياً في موعد أقصاه ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (باستثناء الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث ينبغي أن تقدم بلاغاتها الثانية في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨). وطلب في نفس المقرر إلى الأمانة أن تواصل عملية الاستعراض على النحو المحدد في المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف. وينبغي أن تستكمل الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الثانية قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. وطلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها السادسة أن تقوم الأمانة بإعداد تقرير عن تجربة استعراض البلاغات الوطنية الأولى لتنظر فيها الهيئة في دورتها السابعة (انظر FCCC/SBI/1997/16). وهذه المذكرة هي استجابة لذلك الطلب.

باء - نطاق المذكرة

٢- تصف هذه المذكرة بعض تجارب عملية استعراض البلاغات الوطنية الأولى الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول. كما تشمل اقتراحات لإجراءات يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ، فيما يتصل باستعراض البلاغات الوطنية الثانية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول. ويمكن الاطلاع على معلومات ذات صلة في الوثائق التالية: يرد في الوثيقة FCCC/SBI/1997/INF.6 بيان للوضع فيما يتعلق بتقديم البلاغات الوطنية الثانية؛ ويرد في الوثيقة FCCC/SBI/1997/INF.5 الجدول الزمني للاستعراض المتعمق للبلاغات الوطنية الثانية؛ وترد في الوثيقة FCCC/SBI/1997/19 و Add.1 أول تقرير تجميعي وتوليقي بشأن البلاغات الوطنية الثانية.

جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣- الهيئة الفرعية للتنفيذ مدعوة إلى النظر في تجربة استعراض البلاغات الوطنية الأولى الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول وكذلك في اقتراحات الأمانة، وقد ترغب في توصية مؤتمر الأطراف الثالث باعتماد مشروع مقرر استناداً إلى استنتاجاتها.

ثانياً - تجربة عملية الاستعراض

ألف - الأحكام

٤- أنشئت عملية الاستعراض المتعمق وفقاً لمقرري مؤتمر الأطراف ٢/م أ-١ و ٩/م أ-٢. والغرض من الاستعراض هو توفير تقييم تقني واف وشامل لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية؛ وإجراء استعراض بطريقة تيسيرية وغير تصادفية ومفتوحة وشفافة للمعلومات المبينة في البلاغات الوطنية؛ وكفالة توافر معلومات دقيقة ومتماسكة وذات صلة لمؤتمر الأطراف.

باء - التجربة والاقتراحات

٥- بدأت في آذار/مارس ١٩٩٥ عملية الاستعراض المتعمق للبلاغات الوطنية الأولى ومن المتوقع أن تنتهي هذه العملية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وستكون قد توافرت للهيئات الفرعية بحلول ذلك الوقت تقارير الاستعراض المتعمق عن جميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي قدمت بلاغاتها الوطنية الأولى قبل ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، لتنظر فيها تلك الهيئات^(١).

٦- وأعربت الأطراف المدرجة في المرفق الأول، بشكل عام، عن ارتياحها لكيفية إجراء عملية الاستعراض وأوضحت أن هذه العملية مكنتها من أن تفسر نطاق سياساتها ومبادراتها المعنية بتغيير المناخ بتفصيل أكبر مما كان ممكناً في بلاغ وطني ومن أخذ تعليقات واقتراحات فريق الاستعراض في الحسبان لدى إعداد بلاغاتها الوطنية الثانية ومن ادراك التقدم الذي أحرزته أطراف أخرى في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٧- واستغرق استعراض البلاغات الوطنية الأولى وقتاً أطول مما كان متوقعاً في البداية بسبب مجموعة من العوامل، ولا سيما التأخير في إعداد مشاريع تقارير الاستعراض المتعمق من جانب أفرقة الاستعراض وفي ورود التعليقات من حكومات الأطراف المعنية. ويقتراح أن تتوخى أفرقة الاستعراض إصدار مشاريع التقارير في مهلة تتراوح بين ٤ أسابيع وما لا يتجاوز ٨ أسابيع عقب الاستعراض المتعمق وأن تتوخى حكومة الدولة الطرف قيد الاستعراض تقديم تعليقاتها على مشروع التقرير إلى الأمانة عن مهلة تتراوح بين ٤ أسابيع وما لا يتجاوز ٨ أسابيع عقب تلقي مشروع التقرير. وقد تنظر الهيئة الفرعية للتنفيذ فيما إذا كان من المناسب للأمانة أن تفترض في حالة عدم ورود أي رد في الأجل المذكور، أن مشروع التقرير مقبول للحكومة المعنية، وأنه يمكن للأمانة أن تشرع في نشر التقرير وتوزيعه. وفي إطار هذا الترتيب ستظل الامكانية متاحة دائماً للحكومات المعنية لبيان أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لتقديم تعليقاتها. ويتوقع أن تسفر هذه الأجل الزمنية، مقرونة بالجدول الزمني الثابت للاستعراضات وإعادة تنظيم مضمون البرنامج المزمع في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، إلى ترشيد عملية الاستعراض وكفالة اتمام الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الثانية قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، على نحو ما طلب بموجب المقرر ٩/م أ-٢.

٨- وان المبادئ التوجيهية المنقحة لإعداد البلاغات الوطنية من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول (انظر الفقرة ٥٣ من مرفق المقرر ٩/م أ-٢)، تدعو الأطراف إلى تضمين بلاغاتها ملخصاً تنفيذياً يعرض المعلومات والبيانات الأساسية الواردة في الوثيقة بأكملها. وينبغي أن تترجم الملخصات التنفيذية وتعمم على

نطاق واسع. وتقتصر المبادئ التوجيهية ألا يتجاوز الملخص التنفيذي ١٠ صفحات. وتُنشر تقارير الاستعراض المتعمق حالياً بلغاتها الأصلية (الانكليزية عادة) ولا تُترجم إلى جميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة سوى ملخصات هذه التقارير التي يتراوح طولها بين صفحتين و٤ صفحات.

٩- وتبين تجربة الأمانة أن قلة من الأطراف هي التي قصرت الملخصات التنفيذية لبلاغاتها على ١٠ صفحات. وتشمل هذه الملخصات عموماً رسوماً وجداول معقدة تعقد بدرجة كبيرة ترجمتها واستنساخها كوثائق عادية للأمم المتحدة. ويمكن الإشارة بالإضافة إلى ذلك إلى أن الأمانة تلقت طلبات عديدة لنسخ من النصوص الكاملة للبلاغات الوطنية ومن تقارير الاستعراض المتعمق، ولكنها لم تتلق أي طلب للملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية أو لملخصات تقارير الاستعراض المتعمق.

١٠- ونظراً إلى ما ذكر أعلاه ومراعاة لضرورة استخدام الموارد على أحسن وجه، يقترح الكف عن ترجمة وتوزيع الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية كوثائق رسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويقترح بدلاً من ذلك أن تُترجم نصوص تقارير الاستعراض المتعمق بأكملها إلى جميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة وأن توزع على نطاق واسع؛ وسيُغني ذلك أيضاً الحاجة إلى إصدار وترجمة ملخصات تقارير الاستعراض المتعمق. وستعمل الأمانة على الحد من حجم تقارير الاستعراض المتعمق لتتراوح بين ١٠ صفحات و١٢ صفحة، توخياً لمزيد من الاستجابة للمقررات الرامية إلى الحد من حجم الوثائق. وسيُفسر هذا الاقتراح، إذا قبل، عن تقليص إجمالي حجم الوثائق المترجمة ذات الصلة بعملية الاستعراض بالمقارنة مع الترتيبات السابقة^(٢).

١١- هذا وقامت الأمانة، بإرشاد من رؤساء الهيئات الفرعية الدائمة، باختيار خبراء للمشاركة في عمليات الاستعراض المتعمق من بين الأسماء التي قدمتها الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية. وكان الهدف المتوخى في ذلك هو إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف وإيلاء العناية الواجبة للحاجة إلى مهارات وخبرات مهنية مختلفة لتحقيق التوازن بين الآفاق البيئية والانهائية متوازنة والتوزيع الجغرافي لأعضاء الأفرقة، ومراعاة الاحتياجات اللغوية. وكان من المعايير التي تراعى في انتقاء الخبراء لعمليات الاستعراض المتعمق بناء القدرات ولا سيما في البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية. وقد قام ٥٩ طرفاً حتى الآن (٣٢ من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول و١٨ من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني و٩ من الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) بترشيح ٢٠٥ خبراء وطنيين (١٠٩ خبراء من أطراف غير مدرجة في المرفق الأول و٦٧ خبيراً من أطراف مدرجة في المرفق الثاني و٣٩ خبيراً من أطراف مدرجة في المرفق الأول تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) للمشاركة في عمليات الاستعراض المتعمق. وكانت المشاركة في عمليات الاستعراض المتعمق الاثنتين والثلاثين على النحو التالي: شارك ٢٨ خبيراً من ٢٣ طرفاً غير مدرجة في المرفق الأول في ٣١ استعراضاً، وشارك ٢٧ خبيراً من ١٨ طرفاً مدرجة في المرفق الثاني في ٣١ استعراضاً وشارك ١٧ خبيراً من ٩ أطراف مدرجة في المرفق الأول تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ٢٥ استعراضاً. وشارك بعض الخبراء في أكثر من استعراض واحد. كما أتاحت ثلاث منظمات حكومية دولية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) ٦ خبراء شاركوا في ١٧ عملية استعراض متعمق.

١٢- وتقوم الأمانة حالياً باتمام تحضيرات عمليات استعراض البلاغات الوطنية الثانية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بما في ذلك استيفاء قائمة الخبراء الذين رشحتهم الحكومات للمشاركة

في عمليات الاستعراض المتعمق. وتعتزم الأمانة اتاحة هذه القائمة للوفود في الدورة السابعة للهيئة الفرعية للتنفيذ لتدخل عليها التصويبات المحتملة.

١٣- وكانت المشاركة في عمليات الاستعراض المتعمق تجربة مفيدة للخبراء من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من حيث بناء القدرات. غير أن هذه المشاركة كانت محدودة مثلما يتبين من عدد الخبراء المذكور في الفقرة ١١. وقد تستنسب الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تبحث وسائل وسبل زيادة مشاركة الخبراء من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في عملية الاستعراض ولا سيما الخبراء الذين يحتمل أن يشاركوا في إعداد البلاغات الوطنية وفقا للمادة ١٢-٥ من الاتفاقية. وقد يكون هذا البحث أيضا ذا صلة بالبند ٣(ب) من جدول الأعمال: البلاغات الواردة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية.

الحواشي

(١) تلقت الأمانة بلاغ بلجيكا الوطني الأول في آذار/مارس ١٩٩٧ وتلقت مكمله له في آب/أغسطس ١٩٩٧. ويزمغ بالتالي استعراض بلاغ بلجيكا الوطني الأول وكذلك مكمله لدى استعراض البلاغات الثانية للأطراف المدرجة في المرفق الأول الذي سيجري في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتوقع أن تقدم أوكرانيا بلاغها الوطني الأول في شباط/فبراير ١٩٩٨.

(٢) يلزم مراجعة هذا الاقتراح في ضوء قرار الجمعية العامة الوشيك بشأن توفير خدمات المؤتمرات (بما في ذلك الترجمة) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- - - - -